مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

صراع النماذج في الشرق الأوسط: السعودية وإيران

عبد المجيد سعود منقره

شوال ١٤٤٠هـ - يونيو ٢٠١٩م

تقرير خاص

صراع النماذج في الشرق الأوسط: السعودية وإيران

تقرير خاص

المحتويات

مقدمة ٥

الدوافع السعودية ٦
تصور النخبة السياسية ٦
دوافع بنيوية (توازن القوى) ٧

الدوافع الإيرانية ١٠
تصور النخبة السياسية ١٠
دافع بنيوي (التغلب على توازن القوى القائم) ١١
مكاسب إيران البنيوية من النظام الإقليمي الضعيف ١٣

الخاتمة ١٦

مقدمة

مع كثرة التصورات عن النظام الإقليمي، وطرق تثبيت واستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة؛ فإن مستقبل أمن الشرق الأوسط يعتمد بشكل كبير على تنافس وصراع بين نموذجين للنظام الإقليمي، الأول: يرى أن النظام الإقليمي الذي يسعى لتثبيت نظام وحداته الأساسية؛ هو دول قومية ذات سيادة فوق أراضيها، وتتمتع حكوماتها بسلطة مركزية قوية أياً كان نظام الحكم فيها، ديمقراطياً أو أوتوقراطياً ملكياً أو جمهورياً.

والآخر: يرى أن النظام الإقليمي الذي يحقق مصالحه، هو نظام تكون أغلب وحداته الأساسية دولاً قومية ضعيفة السيادة على أراضيها، وسلطة الحكم المركزية فيها هشة، مع دور بارز لمجموعات تحت الدولة يضاهي أو يتجاوز دور الدولة نفسها.

إذاً؛ مركزية السلطة وقوة تحكمها وسيطرتها على الأراضي والموارد الخاضعة لها، هي عامل الافتراق الرئيسي بين النموذجين.

ونستطيع القول: إنه في حين ترى المملكة العربية السعودية أن مصلحتها القومية تتحقق عبر دعم وترسيخ النموذج الأول، فإن إيران ترى أن مصلحتها القومية في ترسيخ وتوسيع نطاق النموذج الثاني ليضم أكبر دول ممكنة في الإقليم.

وفي حين يعزز النموذج الأول منظومة الاستقرار، فإن النموذج الثاني يعزز عدم الاستقرار وحالة عدم الأمن المستديمة.

جاء القرار الأمريكي في تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمةً إرهابية، في سياق سياسة أمريكية خارجية أكثر صرامة تجاه المجموعات تحت الدولة، والفاعلين من غير الدولة التابعين لإيران. وقد كان الهجوم الذي أطلقه وزير الخارجية الأمريكي «بومبيو» من بيروت، ضد قائد فيلق القدس، علامة واضحة على هذا التطور في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة[1]. وهذا التطور ليس بمعزل عن تعاقب عدد من الأحداث في المنطقة كـ: أحداث الحرب على اليمن، واستقالة الحريري التي تراجع عنها من الرياض، وهيمنة حزب الله السياسية على الدولة في لبنان، وزيارة الزعيم الديني العراقي مقتدى الصدر للرياض، وتأييد الرياض لعادل عبد المهدي وقبله حيدر العبادي، مع بذل الرياض

(١) «بومبيو من بيروت: حزب الله يقف عائقاً أمام استقرار الشعب اللبناني»، وكالة أنباء شينخوا، ٢٢ مارس ٢٠١٩م.
http://arabic.news.cn/2019-03/23/c_137916560.htm

جهوداً كبيرة للدفع نحو مزيد من التعاون مع العراق، ويتوازى مع هذا رفض «خامنئي» لتفكيك وحدات الحشد الشعبي في العراق، كل هذه الأحداث المختلفة يمكن وضعها تحت عنوان واحد وهو: أن هناك تدافعاً وسباقاً بين نموذجين لصياغة نظام إقليمي جديد، النموذج الأول: يسعى لنظام إقليمي يعتمد على دول قومية ذات سيادة، بينما النموذج الثاني يتصور نظاماً إقليمياً هجيناً يتكون من دول ضعيفة مرتبطة بمجموعات تحت الدولة تقوم بدور الدولة في توازن القوى الإقليمي. وفي حين تندرج السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ضمن النموذج الأول، فإن السياسة الخارجية الإيرانية تنتمي للنموذج الثاني، وكل منهما مدفوع بتصورات محددة وتفضيلات بنيوية لتبني النموذج الخاص به.

يكشف الموقف السعودي في لبنان والعراق، عن الافتراضات العميقة التي تهم السياسة الخارجية السعودية، وهي: الحفاظ، بأي ثمن، على السلطات المركزية القادرة على تقييد وجود المجموعات تحت الدولة والفاعلين من غير الدولة، ففي الدولتين، العراق ولبنان، خضعت المؤسسات الرسمية للدولة تحت نفوذ القوى الصديقة لإيران، وهي قوى تتألف بشكل أساس من عناصر شيعية، ومع ذلك، فقد دعمت المملكة العربية السعودية حيدر العبادي، وسعت إلى تحقيق علاقات متقدمة مع حكومته، وحافظت على النهج نفسه مع عادل عبد المهدي، على الرغم من العلاقة القوية مع إيران التي يتمتع كلاهما بها، وعلاوة على ذلك، تعهد السعوديون بدعم مالي للجيش اللبناني، بغض النظر عن حقيقة أن السنة هم جزء هامشي من مؤسسة الجيش التي يسيطر عليها الجنرالات الشيعة والمسيحيون.

الدوافع السعودية

تصور النخبة السياسية

دوافع السعودية لتبني النموذج الأول للنظام الإقليمي، تأتي من تصور النخبة السياسية لمفهوم الدولة والاستقرار، ومن الصفات البنيوية للنظام التي تعزز النفوذ السعودي في المنطقة. العلامات المبكرة التي شكلت توجه النخبة السياسية السعودية عن الدولة القومية، تعود إلى تأسيس الدولة، والتي نشأت نتيجة حرب توحيد داخلية، استوعبت وامتصت وقضت على كل القوى المحلية والانقسامات الأهلية، وكانت أول تجربة توحيد سياسية في الجزيرة العربية بعد مئات السنين من الصراعات والانقسامات الأهلية، في مسار يشبه ما كان عليه تأسيس الدول القومية في أوروبا. هذه الحقيقة

التاريخية يتم تأكيدها مراراً من القادة السعوديين، بمن فيهم الأمير محمد بن سلمان الذي أكد ذلك في حديثه مع مجلة أتلانتيك [٢].

وتركيز السردية السعودية على فضيلة السلطة المركزية المفردة، يعطي مؤشراً على درجة الأولوية التي يحتلها تماسك وسلامة الدولة القومية في تصور النخبة السعودية للعالم. هذا الاتجاه المحافظ يغرس في السياسة السعودية الخارجية انعدام ثقة عميق بالفاعلين من غير الدول، الذين يعملون بالتوازي مع الدولة في أداء وظائفها.

وقد تعزز هذا التصور عبر تاريخ الدولة السعودية، فبعد أن تحقق التوحيد في العهد الثالث للدولة السعودية مع الملك عبد العزيز، دخلت الدولة صراعاً مع قوى محلية متمثلة بحركة الإخوان، وهم بدو منغلقون استقروا حديثاً، وقوى كان لها دور حاسم في حرب ابن سعود التوحيدية. الإخوان تحولوا ضد دولة ابن سعود الصاعدة، وبشكل أساس كانوا ضد المفهوم الصارم للحدود بين الدول، والذي يتميز به مفهوم السيادة الحديث، إذ رفضت الجماعات المتمردة عدم تجاوز غاراتها الحدود الشمالية الحديثة التي تم الاتفاق عليها بين ابن سعود والبريطانيين، وكانت الهزيمة الساحقة للإخوان علامة بارزة على أن الدولة تحولت بشكل كبير من إمبراطورية صحراوية لا مركزية، إلى بنية أكثر مركزية لدولة قومية.

كما تعزز هذا التصور من خلال تمرد جهيمان العتيبي وحركته المسلحة في السبعينيات، وهو التمرد الذي صدم النخبة السياسية، وتعزز أيضاً خلال الصراع مع حركة الصحوة والقاعدة خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ نستطيع أن نلمح أن خلفيات هذا الصراع تتمحور حول الدولة وسلطتها المركزية، ولطالما وجدت الدولة السعودية نفسها مهددة من مجموعات تحت الدولة كانت تتسامح معها في البداية أو حتى تتقبلها، وفي جميع هذه الحالات فإن المجموعات والفاعلين تحت الدولة سرعان ما يغيرون مسارهم ويتحدون الدولة؛ سواء كان تحدياً مسلحاً وعنيفاً أو مجرد تحدٍّ أيديولوجي.

دوافع بنيوية (توازن القوى)

مع هذا العامل التاريخي في تصور النخبة السياسية، فإن الدعم السعودي الثابت لنموذج نظام إقليمي يعتمد على مركزية الدولة القومية يتشكل أيضاً لاعتبارات بنيوية، فإن قوة الدولة القومية

(2) Goldberg, Jeffrey. "Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good'." The Atlantic, April 2, 2018. https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/mohammed-bin-salman-iran-israel/557036/

المركزية في المنطقة سوف تؤمن توازن قوى في النظام الإقليمي، يكون من مصلحة دولة مثل السعودية. ويعد الحفاظ على مثل هذا التوازن مشروطاً بما وصفه «راندل شويلر» بالوحدة الداخلية وقوة السلطة المركزية، وبأن لا تشعر المجموعات المحلية تحت الدولة بأنها تحت التهديد من مجموعات محلية أخرى، وهو ما يدفعها للبحث عن تحالفات خارج الدولة [٣].

هذا التصور القادم من تجربة التأسيس وذاكرة الدولة تجاه القوى من غير الدولة، مع العوامل البنيوية في تحقيق الاستقرار والحفاظ على توازن القوى في المنطقة، جعل الحفاظ على مركزية الدولة ووحدتها مكوناً أساساً من مكونات المنظور السعودي للأمن في المنطقة، وهو ما يفسر السبب في أن السياسة السعودية الخارجية تكون في تعارض مع مصالح الفاعلين والمجموعات من غير الدول، وقد انخرطت السعودية في مواجهة مع القوى الثورية والعابرة لحدود الدولة خلال العقود الأخيرة؛ بدءاً بالحركات اليسارية والقومية، إلى الحركات الإسلامية.

وهناك ملاحظة مثيرة للاهتمام تدعم مثل هذا التحليل، وهي: أن المنظور السعودي لا يهتم كثيراً بأيديولوجيا النظام السياسي لأي دولة، طالما ظلت هذه الأيديولوجيا داخل إطار حدود الدولة القومية، ولم تتجاوزها لمحاولة تغيير الأوضاع القائمة وتعديلها. فقد كانت السعودية تتمتع بعلاقة قوية مع سورية في عهد حكم حافظ الأسد، بالرغم من الخلفية المذهبية الشديدة المفارقة للمذهب السلفي في السعودية. كما كانت على علاقة قوية مع إيران في عهد الشاه، رغم أن الشاه كان يتبع سياسات اجتماعية تغريبية، في حين كانت السعودية في ذلك الوقت تتبع سياسات اجتماعية محافظة.

هذا الانشغال بالحفاظ على الدول القومية وسلطتها المركزية، يتضح في مواقف سعودية عدة في السنوات الأخيرة، فهي دعمت الرئيس المصري السيسي كما في برقية الملك عبد الله بعد انتخاب السيسي[٤]، لأنها رأت فيما حدث في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير فوضى، وتفكيكاً للدولة، وتهديداً بإضعاف سلطتها المركزية، خصوصاً بعد فشل الإخوان المسلمين في السيطرة على الأوضاع الأمنية، فضلاً عن اضطراب علاقتهم بمؤسسات الدولة.

وفي العراق سعت لتوثيق علاقاتها مع المجموعات الشيعية، التي لا تلتزم بالولاء لنظام ولاية الفقيه، مثل: التيار الصدري والمجلس الإسلامي، كما دعمت محاولات حكومة حيدر العبادي، ثم

(3) Schweller, R. L. (2006). *Unanswered threats: Political constraints on the balance of power* (Vol. 101). Princeton University Press.

(٤) «الملك يهنئ السيسي بفوزه بانتخابات الرئاسة المصرية»، العربية. نت، ٣. يونيو ٢٠١٤م.

https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2014/06/03

حكومة عادل عبد المهدي، في تعزيز سيطرة الحكومة المركزية، في مواجهة نفوذ وتحكم الميليشيات المسلحة المرتبطة بإيران، فلم يكن انتماء العبادي أو عادل عبد المهدي لحزب إسلامي شيعي عائقاً دون محاولة السعودية مد جسور التعاون معه، فقد كانت ترى في دعم العبادي دعماً لتقوية الدولة العراقية، والتي ستكون، في حال استعادت قوتها، قادرة على أن تكون قوة إقليمية تنخرط في توازن قوى إقليمي يحد من رغبات إيران التوسعية، فما يمنع العراق عن القيام بهذا الدور هو غلبة المجموعات تحت الدولة على قرار الدولة، ومصادرته وارتهانه.

وفي اليمن دعمت السعودية التحول السياسي بعد ثورة ٢٠١١، وقيام حكومة وحدة وطنية، ثم استمرت في دعم السلطة الشرعية المنتخبة في اليمن ضد محاولات مجموعة الحوثي الانقلاب على الشرعية الدستورية، وما قد يؤول إليه ذلك من تفكيك اليمن، ومنح فرصة لمجموعات وفاعلين من غير الدولة للتكاثر في اليمن بما فيها مجموعات القاعدة.

كما أن تفاقم الأزمة القطرية في السنوات الأخيرة، والتي بلغت ذروتها في مقاطعة المملكة العربية السعودية وثلاث دول عربية في عام ٢٠١٧ لقطر، يمكن فهمه بشكل واضح من خلال هذا النموذج التحليلي، فتبنِّي قطر خطاً سياسياً يدعم المجموعات الفاعلة من غير الدول، على حساب الدول وسلطتها المركزية، هو ما دفع، إلى حد كبير، إلى دقِّ الإسفين بين الدول المجاورة، والتسبب في انتشار الفوضى في الأمن الإقليمي.

كما نفهم في هذا الإطار موقف السعودية في دعم وحدة السلطة الفلسطينية، ومحاولتها إنهاء الانقسام الفلسطيني منذ ٢٠٠٦، وموقفها غير المرحب بحماس التي يتم النظر لها - وفق هذا المعيار - بأنها قوة إضعاف لمركزية وواحدية السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي سورية كما ذكر الأمير بندر بن سلطان في حواره الأخير[٥]، لم تقف السعودية مع المجموعات الساعية لإسقاط النظام إلا بعد أن رفض الأسد كل محاولات إقناعه بالتعاطي بشكل إيجابي مع احتجاجات الناس، وقراره التحول من مفهوم الدولة إلى مفهوم الفوضى المنظمة، باستهداف المدن والقرى السورية بالقصف وإلقاء القنابل والبراميل المتفجرة، وهو ما كان يعني أن الدولة المركزية قد انهارت، وتحولت الساحة السورية لميدان صراع بين قوى محلية مدعومة بتحالفاتها الإقليمية، وكذلك بين قوى تحتمي بمؤسسات الدولة وقوى عارية منها.

---

(٥) عضوان الأحمري «بندر بن سلطان: السعودية حذرت الأسد من انفلات الوضع في سوريا ٣ مرات وأرسلت له سراً ٢٠٠ مليون دولار دعماً للإصلاحات... وعرفات أجرم بحق القضية الفلسطينية (الحلقة ٣-٥)»، صحيفة إندبندنت عربية، ١٢ فبراير ٢٠١٩م.

وفي لبنان الذي يعاني من الانقسامات المتواصلة، حافظت السعودية على دعمها للدولة وتقوية مؤسساتها المالية والأمنية؛ لقناعتها أن ذلك هو طريق إخراج لبنان من الارتهان لميليشيات مسلحة تحت الدولة، وفي مارس ٢٠١٨، دعا الممثل السعودي في مؤتمر روما إلى تطوير عملية متكاملة لدعم الجيش اللبناني بطريقة تحافظ على شرعيته[٦].

الدوافع الإيرانية

تصور النخبة السياسية

في إيران نجد أن تصور النخبة عبارة عن مزيج بين فكرتين تبدوان على طرفَي تناقض، فكرة العظمة والاستعلاء القومي والاعتقاد بأنهم نخبة سياسية تحافظ على ميراث إمبراطوريات قديمة كانت تحكم مناطق واسعة من جنوب آسيا ووسطها وغربها، والفكرة الثانية أنهم شعب ودولة تعرضوا - وما زالوا - للاضطهاد وفقاً لتصور النخبة للتآمر من كل القوى المحيطة بهم وهو ما يعمق لديهم الشكوك وعدم الثقة بالآخرين. الرئيس الإيراني حسن روحاني في خطابه في ذكرى الأربعينية للثورة لخص هذه الثنائية عندما تحدث عن الأجزاء التي تم اقتطاعها من إيران عبر قرون، من شمالها وجنوبها وغربها وشرقها، فهو هنا يستدعي شعور المجد والعظمة القومية، ويستدعي فكرة وقوع إيران ضحية للاعتداء عبر التاريخ.

المزج بين فكرتَي العظمة والضحية يشكل تصور النخبة الإيرانية عن أنفسهم وعن العالم من حولهم، وهو تصور يدفعهم إلى الاستعلاء على فكرة الدولة القومية ومحاولة تجاوزها من جهة، وعدم الثقة في النظام الإقليمي الذي يعتمد على الدول القومية من جهة أخرى، وهو تصور يدفع إيران للبحث عن حلفاء من المجموعات تحت الدول أو خارجها، حلفاء عقائديين مرتبطين بمرجعية الثورة الإيرانية الدينية يمكن الوثوق بهم، وقد تجسد ذلك في مبدأ ولاية الفقيه وهو مبدأ يقوم على تقليل وإضعاف مرجعية الدولة القومية وتصعيد دور الدين ومرجعيته، ولهذا نجد مجموعات تحت الدولة مثل حزب الله في لبنان وبعض فصائل الحشد الشعبي في العراق ترى أولوية علاقتها مع إيران على علاقتها مع الدولة التي ينتمون لها.

---

(٦) «السعودية لدعم الجيش اللبناني «قوة شرعية وحيدة»»، صحيفة الشرق الأوسط، ١٦ مارس ٢٠١٨م.

دافع بنيوي (التغلب على توازن القوى القائم)

يتشكل النموذج الإيراني بالإضافة إلى تصور النخبة أيضاً من خلال عوامل بنيوية، كما ناقش ذلك «آدم بافنروث» في رسالته[٧] بأن إيران خلصت بعد هزيمة طموحها بالتوسع غرباً والهيمنة على العراق في الحرب العراقية الإيرانية، إلى أن النظام الإقليمي الذي ساد في المنتصف الأخير من القرن العشرين، وكانت الولايات المتحدة فيه فاعلاً رئيساً، لا ينصف المصالح الإيرانية في المنطقة، فقررت أن تعتمد في مواجهة هذا النظام الإقليمي على فاعلين من غير الدول ومجموعات تحت الدولة وبناء تحالف معها، مثل هذه التحالفات منحت إيران قدرات بنيوية لتأسيس توازن لمواجهة التهديدات التي تتصور أنها قادمة من الدول المجاورة، ولتوسيع هيمنتها الإقليمية، وكانت التجربة الأولى تأسيس حزب الله في لبنان مستفيدة من ضعف الدولة اللبنانية في بداية الثمانينيات.

تستخدم إيران الفاعلين من غير الدول داخل بنية النظام الإقليمي لتحقيق هدفين، هدف قصير المدى، وذلك في حال تعرض مصالح إيران للتهديد، وفقاً للمنظور الواقعي الدفاعي في العلاقات الدولية، وهدف للهيمنة بعيد المدى، وذلك وفقاً للمنظور الهجومي الواقعي في العلاقات الدولية. أي: أن إيران في حال تعرضها أو تعرض ما تراه مصالح قومية لها للتهديد، فإنها سوف تعتمد على الفاعلين من غير الدول للدفاع عنها، كما هو الحال مع دور حزب الله في سورية والذي تجاوز به الحزب سيادة الدولة اللبنانية، وفي حالة الاستقرار فإنها سوف تعتمد على الفاعلين من غير الدول لبسط هيمنتها في الشق الهجومي من استراتيجيتها الإقليمية.

وبناء على هذا أصبح الفاعلون من غير الدولة هم العمود الأساس للسياسة الإيرانية الهجومية والدفاعية في المنطقة في آن واحد، وقد كان ضعف الدولة في لبنان والعراق وسورية واليمن؛ فرصة لإيران لتأسيس شبكة تحالفات إقليمية تكسر بها الحصار والعزلة وتوظفها في محاولتها تأسيس توازن قوى يحقق لها ما تريد من نفوذ وهيمنة إقليمية، وسواء كانت إيران تستخدم المجموعات تحت الدولة لإيجاد حالة مستديمة من عدم الاستقرار في دول المنطقة من منظور دفاعي، أو كانت تستخدمها من منظور هجومي لمدّ نفوذها وهيمنتها؛ فإن النظام الإقليمي الذي يخدمها في كلتا الحالتين هو نظام إقليمي تضعف فيه السلطة المركزية للدولة، وتصعد قوة الجماعات تحت الدولة، وهو ما يسمح

(7) Paffenroth, Adam William. "Outsourcing Conflict: An Analysis of the Strategic Underpinnings of Proxy Warfare." PhD diss., 2014.

لمجموعات تحت الدولة - مثل: حزب الله في لبنان، أو الحشد الشعبي في العراق - بالتوسع ومنافسة الدولة في بناء التحالفات خارج الدولة، والدخول في لعبة توازن التهديد على مستوى المنطقة. اتضح ذلك في تدخل حزب الله في سورية والذي كان فعلاً سيادياً خاصاً للدولة اللبنانية، ولكن الحزب تجاوزها واتخذ قرار التدخل بناء على مصالح ما يسمى محور المقاومة وهو محور إيران في المنطقة، وإذا كان دور حزب الله في سورية ينظر له من المراقبين على أنه دور دفاعي عن مصالح إيران في سورية، فإن هناك عدم اهتمام كبير بالدور الهجومي الذي يقوم به حزب الله داخل لبنان بوصفه أداة هجومية للهيمنة بعيدة المدى، وتكمن الوظيفة الهجومية لحزب الله في توسيع الهيمنة الإيرانية من خلال إعادة بناء الدولة اللبنانية وتحويل هويتها، وقد امتلك حزب الله هذه القدرة من خلال السيطرة على الأراضي واحتكار السلاح، وكذلك قدرته على الحصول على التمويلات التي تسهل له تقديم الخدمات لقاعدته الاجتماعية، ومن خلال توسع نفوذ الحزب داخل مؤسسات الدولة، ساعياً لإعادة بناء هوية لبنان بما يضمن انسجام لبنان الدائم مع إيران.

هذا الدور المزدوج الذي يلعبه حزب الله، دور دفاعي قصير المدى عن إيران، ودور إعادة بناء هجومية طويل المدى داخل لبنان لمصلحة إيران، تلعبه المنظمات التي تحاكي حزب الله في سورية والعراق واليمن، فهذه الميليشيات ليست عامل ردع تستخدمه إيران بشكل دفاعي فقط، بل هي أيضاً قوة توسع وهيمنة على المدى البعيد، وهذا يعزز أن نموذج النظام الإقليمي الذي يخدم المصلحة الإيرانية هو النموذج الذي يسمح لإيران بتكرار تجربة حزب الله في أكثر من دولة، وهو ما يمكن مشاهدته فيما يحدث في العراق وسورية واليمن وفلسطين. إن تدخل فصائل الحشد الشعبي العراقية والمدعومة من إيران مثل منظمة بدر وعصائب أهل الحق في سورية بدون إذن من الحكومة العراقية، وبالرغم من معارضة رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي، توضح لنا النموذج الذي تريده إيران للنظام الإقليمي، فمنظمة بدر تسيطر على محافظة ديالى ذات الأهمية الاستراتيجية، وقد عين نوري المالكي رئيس المنظمة حاكماً عسكرياً للمحافظة، وهو الذي صرح في ٢٠٠٥ حسب رويترز بأن ولاءه للزعيم الإيراني علي خامنئي، مشدداً أن خامنئي ليس زعيماً للإيرانيين بل لجميع المسلمين[٨]، وأنه لديه كل الثقة أن خامنئي سيضع المصالح العراقية قبل كل شيء.

(٨) ««الحشد الشعبي» يفضّل خامنئي على السيستاني»، صحيفة البيان، ٢٥ فبراير ٢٠١٥م
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-02-25-1.2319946

مكاسب إيران البنيوية من النظام الإقليمي الضعيف

أمن إيران يتعزز بوجود الدول الضعيفة، التي يمنح ضعفها الفرصة للجهات الفاعلة من غير الدول بالعمل، إذ تمثل حالة الدول الفاشلة والضعيفة، والتي تتراجع فيها السلطة المركزية وتتعرض للخطر، بيئة مناسبة لازدهار النموذج الإيراني وتوسعه. في الدول الضعيفة تتنافس المجموعات المحلية وتتصارع، وترى كل مجموعة محلية أن التهديد الأبرز لها هو من المجموعات المحلية الأخرى، وهو ما يدفعها للبحث عن حليف خارجي. وفي سياق هذا الصراع المحلي وفي مثل هذه الأوضاع تبني إيران شبكة تحالفاتها مع مجموعات محلية، وتدعمها بالمال والسلاح، وفي غياب معادل إقليمي أو دولي يقوم بموازنة هذا الدور على المستوى المحلي تحت الدولة، فإن إيران توسع من نفوذها أكثر.

وقد مثلت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق مورداً مهماً استفادت منه السياسة الخارجية الإيرانية، ولم يكن ذلك مختصاً بما هو بين الشيعة والسنة، ولكن أيضاً ما بين المجموعات الشيعية نفسها، إذ انشق هادي العامري في العام ٢٠٠٧ عن المجلس الأعلى حين اختار المجلس مرجعية السيستاني، بينما أصر العامري على التمسك بولاية الفقيه والتبعية لعلي خامنئي، وفي التيار الصدري أيضاً انشق قيس الخزعلي في ٢٠٠٦ ليشكل عصائب أهل الحق التي تعلن تبعيتها لولاية الفقيه، بينما اختار مقتدى الصدر والميلشيات التابعة له عدم الالتحاق بولاية الفقيه. وقد انعكس هذا الانقسام على مواقف الطرفين من استمرار الحشد الشعبي بشكل مستقل ورفض اندماجه في مؤسسات الجيش والأمن العراقية، إذ دفعت إيران - وفقاً لتقرير مركز كارنيجي - منظمة بدر وعصائب أهل الحق لرفض الاندماج، وطلب خامنئي من حيدر العبادي أن يحافظ على الحشد الشعبي، في حين كان موقف المجلس الأعلى والتيار الصدري والفصائل التابعة لمرجعية السيستاني؛ الترحيب بدمج الحشد الشعبي داخل مؤسسات الجيش والأمن العراقية[٩]. ويرى الباحث في مركز كارنيجي أن إيران تريد الإبقاء على هذه الفصائل بشكل مستقل - على طريقة حزب الله في لبنان. ليتم استخدامها ضد الدولة العراقية في حال صدرت منها سياسات تهدد النفوذ الإيراني[١٠].

وقد باتت المجموعات من غير الدول دعامة للمناورات السياسية الإيرانية الهجومية منها أو الدفاعية، وسواء كانت إيران تستخدم المجموعات تحت الدولة لإيجاد حالة مستديمة من عدم الاستقرار في

(9) Mansour, Renad, and Faleh A. Jabar. "The Popular Mobilization Forces and Iraq's Future, Carnegie Middle East Center." (2017).

(١٠) المصدر ذاته.

دول المنطقة من منطلق دفاعي، أو كانت تستخدمها لمد نفوذها وهيمنتها؛ فإن النظام الإقليمي الذي يخدمها في كلتا الحالتين هو نظام إقليمي تضعف فيه السلطة المركزية للدولة وتصعد قوة الجماعات تحت الدولة، وهو ما يسمح لمجموعات تحت الدولة - مثل: حزب الله في لبنان، أو الحشد الشعبي في العراق - بالتوسع ومنافسة الدولة في بناء التحالفات خارج الدولة، والدخول في لعبة توازن التهديد على مستوى المنطقة، وقد وفر ضعف الدولة في لبنان والعراق وسورية فرصة لإيران لتأسيس شبكات من التحالفات الإقليمية، لتتمكن من خلالها من كسر عزلتها، ولتستخدم هذه التحالفات في صناعة توازن قوى أو توازن تهديد يحقق لها ما تريد من شروط للهيمنة الإقليمية.

إيران على المدى القصير تتخذ من سياسات استدامة عدم الاستقرار وسيلة دفاعية متقدمة، عبر الاعتماد على فاعلين ومجموعات تحت الدولة في دول مثل: العراق وسورية ولبنان واليمن، وعلى المدى البعيد تستخدم هذه المجموعات لتحقيق سياسات الهيمنة والتوسع، وذلك عبر إعادة بناء وتأسيس الدول من جديد، في العراق وسورية ولبنان واليمن، وذلك عبر دفع هذه المجموعات تحت الدولة لتبني سياسات إعادة بناء للدول عبر التوسع التدريجي والضم والتفاوض مع المجموعات الأخرى داخل الدولة، مستعينة بقوة السلاح والسيطرة التدريجية على مفاصل القوة الصلبة داخل الدولة، إذ تقوم هذه المجموعات تحت الدولة بابتلاع منافسيها المحليين لتتحول دولة من لون واحد، وهذا يقتضي ممارسات قهر وإجبار وتطهير عرقي وديني مستمرة، وهو ما يجري في العراق منذ ٢٠٠٣، وفي سورية اليوم، ويجري في لبنان بشكل ناعم.

إيران عبر تبنِّيها هذا النموذج من النظام الإقليمي، القائم على فاعلين من غير الدول داخل دول ضعيفة وهشة، تقوم بتعطيل قدرات الدول الإقليمية على تأسيس توازن قوى ضدها، توازن القوى قد أفشل سابقاً المشاريع التوسعية لمصر في الخمسينيات والستينيات، وإيران في الثمانينيات، ثم العراق في التسعينيات، ولكن اليوم لم تعد دول العراق وسورية ولبنان واليمن جزءاً من توازن القوى الإقليمي، بل المجموعات تحت الدولة في هذه الدول - مثل: حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق - باتت أكثر تأثيراً في توازن القوى أو التهديد الإقليمي من الدول التي تنتمي لها. إن الانقسام وتحالفات إيران التي قامت ببنائها داخل العراق عن طريق مجموعات مثل: الحشد الشعبي وعصائب أهل الحق، تجعل من العراق عاجزاً عن القيام بدوره البنيوي في توازن القوى بالمنطقة، ومن ثم أفقد المنطقة عاملاً من عوامل الاستقرار فيها.

لقد كان توازن القوى في المنطقة من أهم الوسائل التي اختبرتها السعودية عبر تجربتها في الخمسين سنة الماضية، لتحقيق الاستقرار، ومواجهة أي طموحات توسعية، أو تهديدات قادمة من إحدى دول المنظومة الإقليمية.

النموذج الإيراني للنظام الإقليمي يوجد بنية فوضوية للنظام الإقليمي تسمح بازدهار وتوسع الجماعات الجهادية السنية مثل: القاعدة وداعش، والتي تعزز وجودها في الأرض عبر التحالف مع مجموعات محلية، يمثل التحالف الإيراني المضاد تهديداً لمصالحها وهويتها. إن هذه النتيجة مبنية بشكل ذاتي داخل النموذج الذي تتبناه إيران للنظام الإقليمي، فهو نموذج يوفر استقطاب تحتاجه المجموعات المدعومة إيرانياً لتعزيز تماسكها، وقد ساهم إعطاء المجتمع الدولي والولايات المتحدة بشكل خاص الأولوية لمحاربة الجماعات الفاعلة من غير الدولة التي تنتمي للسنة، مع عدم الاهتمام بنظيرها التابع لإيران، في تعزيز فرص إيران في تشكيل النظام الإقليمي.

وفقاً للمنظور الإيراني فإن أمن إيران يتعزز على المدى القصير عبر إيجاد حالة من عدم الأمن في النظام الإقليمي، وعلى المدى البعيد يتعزز عبر عمليات إعادة بناء لهوية الدول الضعيفة والهشة في المنطقة لتكون في الفلك الإيراني، ومن هنا فإن مواجهة هذا تكون عبر سياسات قصيرة المدى تحد من خطر الميلشيات والجماعات من غير الدول في المنطقة، وعبر سياسات بعيدة المدى تعزز من قوة الدولة القومية وسيادتها وتجفف منبع الخطر الإيراني بعيد المدى الذي يعتمد على هشاشة الدول وضعفها، وهذا يتحقق عبر النموذج الإقليمي الذي تنحاز له السعودية.

الخاتمة

إن مواجهة المشروع الإيراني الذي يعتمد على إيجاد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، يحتاج إلى توزان على ثلاثة مستويات: توزان على المستوى المحلي، بتعزيز وتقوية دور المجموعات المحلية التي لا تلتزم بمبدأ ولاية الفقيه الإيراني، أو المجموعات التي تخوض تنافساً مع المجموعات المرتبطة بالمشروع الإيراني في المنطقة. وتوازن إقليمي بانخراط دول المنطقة في تحالف لدفع إيران للتخلي عن مشروعها في التوسع القائم على استدامة عدم الأمن في المنطقة. ودور دولي يعزز من مستويات التوازن المحلية والإقليمية. مع الانتباه من ألا تتشكل المجموعات المحلية الموازنة للنفوذ الإيراني على أساس طائفي، بل على أساس الانتماء للدولة القومية وسيادتها وتعزيز سلطتها المركزية وقيام توازن قوى محلي في دول العراق وسورية ولبنان واليمن، وفقاً لهذا الشرط ستنعكس آثاره على مستوى الدولة عبر تعزيز مركزيتها وسلطتها ثم على المستوى الإقليمي.

وأما الطرف الأقدر إقليمياً على لعب دور الموازن الإقليمي؛ فإن هناك ثلاث دول رئيسية، هي: السعودية وإسرائيل وتركيا، في حالة تركيا فإن هواجسها من الأكراد في المنطقة يجعلها أقل قدرة على موازنة إيران، وتفضل أن تمرر مسؤولية التوازن هذه لأطراف إقليمية أخرى أو للولايات المتحدة. أما إسرائيل فإنها لا تستطيع بناء شبكة تحالف مع المجموعات المحلية في دول الشرق الأوسط وهي حجر الأساس لبناء توازن قوي ضد النفوذ الإيراني. وهو ما يبقي السعودية - وهي التي جعلت مواجهة النفوذ الإيراني أولوية في سياستها الخارجية - الأكثر قدرة على دعم توازن قوى محلي يعزز من قدرة الدولة وسيادتها، ولكن العلاقة التي شابها عدم الثقة بين السعودية والولايات المتحدة خصوصاً بعد الفشل الأمريكي في العراق مثلت عقبة لا بد من تجاوزها. ويمكن القول: إن انسحاب المجموعات المحلية في دول الشرق الأوسط المضطربة من موازنة دور مجموعات إيران داخلياً، كما هو الحال في لبنان والعراق، جاء بسبب اعتقاد هذه المجموعات أن إيران هي الطرف الرابح في صراعات القوة محلياً، وذلك بسبب التردد الأمريكي من جهة، وتباعد السياسات الأمريكية السعودية بعد غزو العراق في ٢٠٠٣ من جهة أخرى، فقد استطاعت إيران استغلال التردد الذي بدت عليه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، والخلافات التي عقدت العلاقات الأمريكية مع حلفائها في المنطقة، وأجواء عدم الثقة بينهم، إلى تقديم نفسها للقوى المحلية بأنها الطرف الأكثر التزاماً تجاه حلفائه، والأقدر على الربح في النهاية، وما لم يتم إثبات عكس هذا التصور فإن إيران سوف تبقى تتوسع في مشروعها.

إن خلق الاستقرار المستديم في الشرق الأوسط يعتمد على تطوير إطار عمل موحد للتعامل مع مصادر التهديد للدول القومية باعتبارها ذات مستوى واحد من الخطورة على أمن المنطقة، دون تمييز طائفي أو ديني أو أيديولوجي، وهو ما يمنع من تحول الحرب على الإرهاب القادم من المجتمعات السنية، أن يكون فرصة لإيران لتحقيق مكاسب في ميزان القوة الإقليمي، وذلك عبر ازدهار دور المجموعات المسلحة تحت الدولة التابعة لها. وفي السنوات الأخيرة لعب العامل الدولي دوراً في تمكين إيران من جني مكاسب نسبية، من خلال مكافحة الجماعات السنية المتطرفة في سورية والعراق، وهذا غالباً ما ينطوي على تعاون مع خصومهم من الجماعات المتطرفة المدعومة من إيران، وهي سياسة عززت عن غير قصد من هيمنة إيران في العراق وسورية، ومع ذلك، فإن تصنيف الولايات المتحدة للحرس الثوري الإيراني منظمةً إرهابية، وإذا تم توسيع التصنيف ليشمل الأحزاب والجماعات التابعة للحرس الثوري في المنطقة، قد يمنع إيران من الاحتفاظ بمكاسبها النسبية لفترة طويلة، وهو ما يجعل النموذج الإيراني للنظام الإقليمي أمام تحدٍّ حقيقي وذلك لمصلحة نظام إقليمي يتمحور حول الدولة القومية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com